

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UMOJA WA AFRIKA



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

UNIÓN AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: +251 115 517 700 Fax: +251 115 517 844
Website: www.au.int

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الرابعة والأربعون

15 يناير – 15 فبراير 2024

أديس أبابا، إثيوبيا

الأصل: إنجليزي

EX.CL/1463(XLIV)

تقرير اللجنة الفرعية

لحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم

أولاً. مقدمة

1. قامت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم بتنفيذ العديد من الأنشطة خلال العام 2023. فيما يلي موجز لهذه الأنشطة:

أ) استكمال خطة عمل اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم للعام 2023؛

ب) المصادقة على تقرير الحوكمة في أفريقيا؛

ج) التعاون الثاني مع مجلس السلم والأمن، والتي تم بالاشتراك مع المنصة الأفريقية للحكم؛

د) الخلو المشترك بين اللجنة الفرعية واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

هـ) استلام إحاطات من:

(1) اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛

(2) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛

(3) مديرية الحوكمة ومنع النزاعات - وحدة الشؤون السياسية والسلم والأمن المعنية بالشؤون

الدستورية وسيادة القانون؛

(4) الرئيس المنتهية ولايته للمنصة الأفريقية للحكم.

2. يقدم التقرير ملخصاً لأنشطة اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم في إطار

المجالات المذكورة أعلاه والتي تغطي الفترة من يناير إلى ديسمبر 2023.

ثانياً. إنجازات اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم لعام

2023

عرض واعتماد مشروع خطة العمل لعام 2023 للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم

3. بعد الاجتماع الافتراضي الأول للجنة الفرعية، الذي قام خلاله الأعضاء ببحث مشروع خطة العمل لعام

2023 وتعديلها، تم إحالة مشروع خطة العمل إلى أعضاء اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين وتم

اعتمادها بعد ذلك مع إدراج التعديلات.

المصادقة على تقرير الحوكمة في أفريقيا من قبل اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم والسلام والأمن - يناير 2023

4. عقدت الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران اجتماعًا للمصادقة على تقرير الحوكمة في أفريقيا لعام 2023 مع اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم ولجنة خبراء مجلس السلم والأمن، في الفترة من 13 إلى 14 يناير 2023، في جيبوتي، جمهورية جيبوتي. أتاح الاجتماع فرصة لتلقي تعليقات الدول الأعضاء بشأن مشروع تقرير الحوكمة في أفريقيا -2023.
5. تناول تقرير الحوكمة في أفريقيا -2023 المسألة الحاسمة المتمثلة في التغييرات غير الدستورية للحكومات في أفريقيا. بالاعتماد على التحليل الشامل، جمع التقرير النتائج الواردة من ثلاثة عشر مصدرًا مختلفًا. وشملت ستة تقارير خاصة بكل بلد تستكشف الدروس المستفادة من التجارب السابقة للتغييرات غير الدستورية للحكومات، وخمسة تقارير مواضيعية تدرس محفزات وأسباب ودوافع التغييرات غير الدستورية للحكومات، وتقريرين استشاريين يقيمان فعالية الأطر المعيارية وأنظمة العقوبات في معالجة التغييرات غير الدستورية للحكومات.
6. تم اعتماد تقرير الحوكمة في أفريقيا -2023 لاحقًا بنجاح من قبل قمة رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي في فبراير 2023.

التعاون الثاني مع مجلس السلام والأمن الذي تم بالاشتراك مع منصة الحوكمة الأفريقية

7. بناءً على المشاركات الافتتاحية لتبادل الخبرات مع اللجنة الفرعية والمنصة الأفريقية للحكم في 1 أغسطس و11 أغسطس 2022، على التوالي، قرر مجلس السلم والأمن إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المشاركات وتنظيمها على أساس سنوي.
8. لتنفيذ هذا المقرر، عقد مجلس السلم والأمن، برئاسة جمهورية بروندي، جلسة افتراضية مخصصة لموضوع: "التعاون مع اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم، ومنصة المنظومة الأفريقية للحكم، في 11 أغسطس 2023. قدمت هذه الجلسة منصة قيمة لمواصلة تعزيز الشراكات وتبادل أفضل الممارسات لتحقيق الأهداف المشتركة.
9. يهدف العمل المشترك إلى تعزيز وتعميق الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وترسيخها. وبناءً على نتائج المشاركات السابقة، أكد مجلس السلم والأمن على أهمية الامتثال الكامل لأحكام الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم من قبل جميع الدول الأعضاء. يتماشى هذا التركيز مع المبادئ

الأساسية المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي (المادتان 3 و4) والبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن (المادتان 3 (و) و7 (م))، والتي تؤكد على الترابط بين المسائل المتعلقة بالحكم الديمقراطي وسيادة القانون وحقوق الإنسان ومنع النزاعات.

10. علاوة على ذلك، عملت المشاركات على تعزيز التآزر والجهود التعاونية بين مختلف مؤسسات وهيئات الاتحاد الأفريقي، وكذلك بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية. يعد هذا النهج التعاوني أمراً بالغ الأهمية لتحقيق السلام الدائم والأمن والاستقرار والتنمية في جميع أنحاء أفريقيا.

11. شدّد مجلس السلم والأمن على أهمية تعزيز التآزر بين مجلس السلم والأمن واللجنة الفرعية، وكذلك مع المنصة الأفريقية للحكم من خلال اعتماد مبادرات تهدف إلى تعزيز الحكم الديمقراطي والاستقرار في أفريقيا، بالإضافة إلى النهج الشامل والمتعدد الأبعاد القائم على العلاقة بين السلم والأمن والتنمية. وفقاً للبيان الصادر عن الاجتماع رقم 1167 لمجلس السلم والأمن المنعقد في 11 أغسطس 2023، فإن مجلس السلم والأمن، من بين أمور أخرى:

(أ) جدد التأكيد على أهمية التزام الدول الأعضاء بالتصديق الشامل على القيم المشتركة للاتحاد الأفريقي وإدماجها وتنفيذها والإبلاغ عنها، ولا سيما الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم. وفي هذا الصدد، شجع المجلس الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على الميثاق وإضفاء الطابع المحلي عليه على أن تفعل ذلك؛

(ب) شدّد على أهمية مواصلة تعزيز القدرات المؤسسية للدول الأعضاء، من خلال بناء أنظمة قوية للحكومة من أجل الوقاية والإنذار المبكر والعمل المبكر؛ تعزيز بنية الحوكمة القارية وبنية السلم والأمن وإنشاء روابط عمل متبادلة بين أجهزة المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد من أجل الفعالية؛ إشراك المواطنين بشكل هادف مع إيلاء اهتمام خاص للشباب والنساء والفئات الضعيفة؛ وإقامة شراكات ذكية قائمة على المعرفة؛

(ج) أقرّ بالمساهمة الكبيرة لمنصة الأفريقية للحكم في تعزيز الحكم الديمقراطي والسلم والأمن في القارة، وكذلك في تعزيز التكامل الوثيق بين المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمنظومة الأفريقية للحكم؛

(د) حث مفوضية الاتحاد الأفريقي على التعجيل في تفعيل مرفق الحكم الأفريقي، من أجل تسهيل التعبئة الفعالة للموارد لدعم مبادرات المنصة الأفريقية للحكم والدول الأعضاء نحو تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية في القارة؛ وفي نفس السياق، طلب أيضاً من مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة تعزيز

اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم والمنصة الأفريقية للحكم، بالإضافة إلى القدرة المؤسسية لأمانة المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمنظومة الأفريقية للحكم من أجل الاضطلاع بولاية كل منهما على نحو أكثر فعالية؛

هـ) شدد على الحاجة إلى تعزيز التأزر والتكامل في الجهود بين الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والسلم الأفريقي، والمجلس واللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين، والمنصة الأفريقية للحكم، مع احترام كل منهما لولاية الآخر؛ دعا أعضاء المنصة الأفريقية للحكم وهيئة المكتب إلى الاستمرار في إشراك مجلس السلم والأمن في عمل المنصة لمواصلة تعزيز مشاركاتهم التشاورية الرامية إلى تحويل أجندة الديمقراطية والحكم الرشيد إلى نتائج ملموسة؛

و) شدد على ضرورة مشاركة رئيس مجلس السلم والأمن كل شهر وأمانة مجلس السلم والأمن بشكل أكثر نشاطا في الاجتماعات النظامية للمنصة الأفريقية للحكم على أساس سنوي؛

ز) طلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنصة الأفريقية للحكم وأمانة المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمنظومة الأفريقية للحكم لتنظيم اجتماع تشاوري مشترك من أجل تحديد المبادرات المشتركة التي تتجاوز كونها جلسات لتبادل الخبرات، مع إيلاء اهتمام خاص للمجالات التالية؛

- الزيارات الترويجية المشتركة بين مجلس السلم والأمن واللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين والمنصة الأفريقية للحكم بشأن أدوات القيم المشتركة للاتحاد الأفريقي؛ ودعا إلى القيام بدور أكثر نشاطا في الدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة؛
- مشاركة مجلس السلم والأمن في تخطيط وتنفيذ المبادرات الرئيسية للمنظومة الأفريقية للحكم وإنشاء آليات لمتابعة مقررات الجلسة المشتركة بين مجلس السلم والأمن والمنصة الأفريقية للحكم.

الخلوة المشتركة بين اللجنة الفرعية واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

12. وفقاً لخطة العمل التي تم وضعها لعام 2023، تم عقد خلوة مشتركة بين اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في الفترة من 5 إلى 7 ديسمبر 2023، في داكار بالسنغال. عملت الخلوة المشتركة على تعزيز التأزر بين اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين، كما اضطلعت بدور محوري في تسهيل اتباع نهج منسق ومعزز تجاه حماية وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب. شاركت هيئات المكتب للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية واللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الهيكلية خلال الخلوة المشتركة في المناقشات التعاونية

التي تهدف إلى تحسين الأداء المؤسسي للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والدعوة إلى توفير الموارد والقدرات البشرية والمالية الكافية لها في سياق تنفيذ إصلاحات الاتحاد الأفريقي.

13. أثبتت الخلوّة المشتركة أهميتها في تعميق التفاهم المتبادل بين اللجنة الفرعية واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب فيما يتعلق بولاية كل منهما وإجراءاتها ومزاياها النسبية. مهد هذا الفهم المعزز الطريق لتحديد فرص الجهود التعاونية والتعزيز المتبادل سعياً لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في أجندة 2063.

14. وافقت الخلوّة على استراتيجيات والتزامات ملموسة من أجل تنشيط اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وخارطة الطريق لتعزيز التعاون والتآزر بين اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان، على النحو المنقح عليه بشكل متبادل، بما في ذلك الالتزامات بالدعم ذي الصلة من قبل اللجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية واللجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية، نحو تعزيز حماية حقوق الإنسان في القارة.

15. اعتمدت الخلوّة المشتركة التوصيات المقدمة للدول الأعضاء على النحو التالي:

(1) دعم موضوع الاتحاد الأفريقي المقترح لعام 2025 باعتباره "عام حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم"؛

(2) توفير الموارد الفنية والمالية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ضمن المعايير المنقح عليها ومن خلال الإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك وفقاً للمقرر EX.CL/329(XI) Rev.1، الصادر عن العادية الحادية عشرة للمجلس التنفيذي، التي انعقدت في الفترة 25 - 29 يونيو 2017 بشأن التقرير الخاص بمواءمة سياسة المكافآت؛

(3) مواصلة كسب التأييد لأجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي من أجل زيادة مخصصات ميزانية اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من أجل تنفيذ ولايتها بفعالية؛ تعزيز اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في دورها لمعالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في القارة من أجل تعزيز تنفيذ الالتزامات النظامية؛

(4) تشجيع تنفيذ مقررات/توصيات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، التي قد تنطبق على الدولة؛

(5) بحث مسألة إغارة الموظفين إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وتشجيع تجديد عقود الموظفين القصيرة الأجل لسد فجوة التوظيف الحالية، بما يتماشى مع نظم ولوائح العاملين؛

6) التشجيع على التصديق على الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان تحت إشراف اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛

7) دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم تقاريرها الدورية إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وفقاً للميثاق الأفريقي وصكوك حقوق الإنسان ذات الصلة.

16. اعتمدت الخلوطة المشتركة التوصيات العامة المقدمة إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، على النحو التالي:

1) ضمان عقد خلوطة سنوية بين اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ولجنة الممثلين الدائمين بما يتماشى مع المقررين (XXXII) EX.CL/Dec.995 الصادر في 2018 و EX.CL/Dec.1045 (XXXIV) الصادر في 2019، وفي حالة عقدها حضورياً وفقاً لتوافر الموارد، تجنب فترات الذروة لضمان المشاركة الكاملة؛

2) إقامة علاقة تفاعلية مع لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية لمتابعة وتعزيز البروتوكولات الأفريقية لحقوق الإنسان، ذات الصلة؛

3) إجراء تحليل لأفضل الممارسات والتحديات التي تواجهها الدول الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومشاركة نتائج التحليل مع الدول الأعضاء؛

4) القيام بمبادرات شاملة لبناء القدرات مع الدول الأعضاء لتعزيز فهم أفضل لطرائق عملها، وتعزيز التفاعل مع الدول الأعضاء، وتعزيز تنفيذ مقرراتها؛

5) إنشاء علاقة متوازنة ومحسنة بين اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومنظمات المجتمع المدني المعتمدة، والدول الأعضاء لتعزيز العلاقة التعاونية بما يتماشى مع أساليب عملها الراسخة، بما في ذلك من خلال جلساتها العامة العادية النصف السنوية،

6) التأكد من أن أساليب عملها ذات توجه أفريقي وتعزز بيئة أكثر إيجابية وقائمة على الثقة؛

7) معالجة التصورات المتعلقة بولايتها لتعزيز رؤيتها وإمكانية الوصول إليها وفعاليتها كآلية إقليمية لحقوق الإنسان؛

8) إجراء مراجعة لمشاريعها الرئيسية التي تتطلب دعماً سياسياً من لجنة الممثلين الدائمين وتحديد القضايا الجوهرية المتعلقة بالمسائل الثقافية والقانونية أو أي عوامل أخرى قد تثير جدلاً أو تحديات في التنفيذ؛

- 9) تقديم احتياجاتها وتفاصيل الميزانية والتحديات التي تواجهها بشكل فعال لتعزيز الدعم المقدم لعملها وتسهيل تعبئة الموارد؛
- 10) تزويد لجنة الممثلين الدائمين بتحليل لفجوة تمويل الميزانية، مع الإشارة إلى الفروق بين الميزانية المخصصة واحتياجات الميزانية المطلوبة (الملحق 2)؛
- 11) توضيح الميزانية المطلوبة للمشاريع الرئيسية لتمكين اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بشؤون الميزانية من تقديم الدعم حسب الضرورة؛
- 12) التعاون مع مديرية الشؤون المالية لمفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل استكشاف آليات التمويل المبتكرة التي من شأنها معالجة تحديات التمويل بشكل فعال، بما في ذلك تصنيف بنود الميزانية؛
- 13) ضمان تخطيط أكثر واقعية لميزانية كافية للبعثات الترويجية من أجل تحقيق أهداف ونطاق البعثة؛
- 14) إجراء مراجعة شاملة لأساليب العمل المستخدمة حاليًا في بعثات الترويج من قبل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لتقييم مدى فعاليتها في تحقيق النتائج المرجوة مع تحديد مجالات التحسين؛
- 15) إعداد وتنظيم التدريب للدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني المعتمدة وأصحاب المصلحة المعنيين بشأن البعثات الترويجية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من أجل رفع مستوى الوعي وتعزيز فهم الغرض من بعثة الترويج وأهميتها؛
- 16) القيام ببعثات ترويجية متكررة إلى الدول الأعضاء للتوعية بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وغير ذلك من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- 17) بحث اعتماد نموذج مماثل للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التي تنص على عملية منظمة ومحددة بشكل جيد لإجراء بعثات الترويج لضمان التصريح للبعثات في الوقت المناسب، بما في ذلك الخطوط التوجيهية والمعايير الواضحة للاختيار وتحديد الأولويات؛
- 18) الطلب من وحدة الإصلاح بتقديم التقرير المستكمل عن الإصلاح المؤسسي/أجهزة الاتحاد الأفريقي لتمكين اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من إعداد اقتراحاتها وردودها لمشاركتها مع لجنة الممثلين الدائمين؛
- 19) تقديم وثيقة هيكلية مفصلة مع خطة التكلفة والتنفيذ (انظر الملحق 3)؛
- 20) تقديم جدول تفصيلي للميزانية بالتخصيصات المالية السابقة والحالية والنفقات التشغيلية والبرنامجية، مع أرقام واضحة عن الفجوة المالية.
- 21) تحديد أولويات واضحة لتعزيز معدلات التنفيذ المالي والفني وفق الإجراءات التشغيلية الحالية لتحقيق أفضل النتائج والوفاء بولايتها.

22) تعزيز تنفيذ جميع أنواع توصيات المراجعة (التحليل الخارجي والداخلي والمراجعة القانونية) للسماح بزيادة تدريجية في الميزانية خلال دورة الميزانية القادمة؛

23) تعزيز المشاركة المنتظمة مع اللجان الفرعية للجنة الممثلين الدائمين، ولا سيما اللجنة الفرعية للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والشؤون المالية والإدارية من خلال اللجنة الاستشارية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المعنية بشؤون الميزانية والموظفين، لضمان الفهم المتبادل للمتطلبات المالية والفجوات والسماح بمزيد من الدعم المالي؛

24) إعادة تصنيف الاجتماعات النظامية في إطار بند الميزانية البرنامجية لتجنب تخفيضات الميزانية؛

25) مواصلة رفع مستوى الوعي لدى الدول الأعضاء وتزويدها بالمعلومات حول ولاية اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومهامها؛

26) إجراء أنشطة مشتركة مع اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم لتعزيز التعاون؛

27) المشاركة في خوة الميزانية التي يعقدها مكتب المدير العام لمفوضية الاتحاد الأفريقي؛

28) استكشاف إمكانيات الرعاية من أصحاب المصلحة الأفريقيين لتمويل بعض أنشطتها بما يتماشى مع النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي؛

29) الشراكة مع أمانة المنظومة الأفريقية للحكم-المنظومة الأفريقية للسلم والأمن لوضع خارطة طريق لتعزيز التعاون والتآزر بين اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم نحو تعزيز حماية حقوق الإنسان في القارة.

17. اعتمدت الخوة المشتركة التوصيات المحددة التالية لاتخاذ إجراءات فورية:

1) إعادة الموظفين إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ولا سيما وحدة الشؤون المالية وإدارة المشتريات، لسد الفجوة في وظائف الشؤون المالية والمشتريات، وكذلك وحدات التسجيل والبروتوكول، التي يديرها موظف واحد لكل منهما؛

2) زيادة مخصصات ميزانية 2024 لتلبية احتياجات دورتين حاضرتين والقيام بمهام الترويج المصرح بها

3) دعم تنفيذ برامجها ومشاريعها الرئيسية الهامة المرفقة في الملحق 4.

إحاطة من أعضاء منصة الحوكمة الأفريقية

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب - مبادرات الدعوة للتصديق على البروتوكولات المتعلقة بحقوق كبار السن وحقوق المعوقين في أفريقيا

18. أطلعت السيدة أبيولا، الأمينة التنفيذية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بالإنابة، اللجنة الفرعية على مبادرات كسب التأييد التي قامت بها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من أجل التصديق على البروتوكولات المتعلقة بحقوق كبار السن وحقوق المعوقين في أفريقيا، والتي تكمل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

19. تطرقت الإحاطة إلى وضع التوقيع والتصديق على البروتوكولات المذكورة أعلاه؛ وسلطت الضوء على مبادرات الدعوة المختلفة التي قامت بها لجنة بانجول لتشجيع التصديق على البروتوكولات، والنجاح المسجل حتى الآن. ركزت مداخلتها أيضًا على طريق المضي قدما، لا سيما في استرعاء الانتباه إلى الدعم الذي يمكن أن تقدمه اللجنة الفرعية ذات الصلة ولجنة الممثلين الدائمين على نطاق أوسع لهذه المبادرات لدفع المزيد من التصديق على البروتوكولات وتسريع دخولها حيز التنفيذ.

20. وافق الأعضاء على العرض وناقشوا أهمية هذه البروتوكولات. كما طالبوا بإجراء دراسة عميقة حول سبب عدم تصديق الدول الأعضاء على هذه البروتوكولات. وأشاروا أيضًا إلى أنه يتعين على الدول الأعضاء أثناء التصديق أن تأخذ في الاعتبار الخطوات التالية التي سيتعين عليها القيام بها من أجل إضفاء الطابع المحلي على هذه الصكوك وتنفيذها والإبلاغ عنها.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي - مبادرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بما يتماشى مع الديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان

21. أبرز السيد كيريتوي أوسي، رئيس قسم البرامج في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في تعميم صكوك الاتحاد الأفريقي المختلفة، فضلاً عن تعبئة الخبراء من مختلف البلدان لدعم عمل المؤسسات مثل اللجنة الفرعية ومجلس السلم والأمن، ومساعدة منظمات المجتمع المدني لجعلها أكثر فعالية في عملهم.

22. قدم موجزًا لبعض الأنشطة الرئيسية التي تم تنفيذها والتخطيط لها على النحو التالي: ركز منتدى المواطنين على قضايا التغييرات غير الدستورية للحكومات والديمقراطية، والحكم الرقمي؛ ومشاركة المجتمع المدني في عمل المنصة الأفريقية للحكم؛ مشروع قيد العمل يسمى مجلس الشعوب الأفريقية، والذي سيوفر مساحة للمواطنين من جميع أنحاء القارة للحضور وتبادل تجاربهم فيما يتعلق بمعايشتهم للوضع على أرض الواقع من حيث الحكم الديمقراطي وسيادة القانون؛ وتقديم تقرير عن وضع المجتمع المدني في العام القادم.

23. أشاد الأعضاء بالعرض والعمل الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وشجعوا منظمات المجتمع المدني والاتحاد الأفريقي على العمل معًا في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. اتفق الأعضاء أيضًا على اعتبار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي جهازًا يحتاج إلى الدعم من خلال الموارد والتمويل.

إحاطة مقدمة من وحدة الشؤون الدستورية وسيادة القانون بإدارة الشؤون السياسية والسلم والأمن- مفوضية الاتحاد الأفريقي حول استراتيجية إدراج الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد في المناهج الدراسية وتعميمه

24. قدمت السيدة أبيباتا باري، ممثلة الوحدة، إحاطة للجنة الفرعية المعنية باستراتيجية الاتحاد الأفريقي لإدراج الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد في المناهج الدراسية وتعميمه، مع الإشارة إلى الولاية والأهداف؛ مراحل المشروع؛ وضع المشروع؛ طريق المضي قدما؛ والتوصيات.

25. أشاد الأعضاء بالعرض وشددوا على أهمية تنفيذ هذا البرنامج للمساهمة في منع النزاعات. ودعت الوحدة الدول الأعضاء إلى دعم هذا المشروع من خلال تقديم تعليقات على الوثيقة التي تمت مشاركتها من خلال سفاراتها.

تقرير الرئيس المنتهية ولايته للمنصة الأفريقية للحكم عن إنجازات المنصة

26. بصفتها رئيسة المنصة الأفريقية للحكم على المستوى الفني، أفادت السيدة أبيولا إيدوو أوجو في إحاطتها، أنه تم انتخاب اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب رئيسًا للمنصة في أكتوبر 2021، وفقًا للمادة 6 من قواعد إجراءات المنصة الأفريقية للحكم. قدمت الرئيسة موجزًا عن بعض الإنجازات والتحديات والفرص المتاحة للمنصة الأفريقية للحكم.

27. خلال ولاية اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من 2021 إلى 2023، أشارت الرئيسة إلى أن المنصة الأفريقية للحكم عقدت اجتماعاتها النظامية النصف السنوية على المستويين الفني والسياسي؛ عقدت اجتماعاً استراتيجياً هاماً للتفكير بشأن منهج صنع السياسات وصنع القرار وساعدت في عقد اجتماع استثنائي لفريق الخبراء الاستشاري بناء على طلب الأعضاء.

28. ذكرت أن المنصة الأفريقية للحكم تعد المنصة الوحيدة القائمة التي تجمع الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية معاً بشأن قضايا الحكم الديمقراطي، وهي آلية مؤسسية وتفاعلية للمنظومة الأفريقية للحكم، وبناء معياري مستمد من القيم المشتركة للاتحاد الأفريقي.

29. بالإضافة إلى تمكين الأعضاء من التخطيط معاً للأنشطة الرئيسية وتنفيذها معاً، تم إضفاء الطابع المؤسسي على الاجتماعات النظامية التي ستعقد على هامش قمة الاتحاد الأفريقي. تعتبر هذه الاجتماعات حاسمة ليس فقط في تبادل الخبرات بين أعضاء المنصة التي أسفرت عن إنجازات رئيسية لهذا العام، حيث أن المبادرات الرئيسية للمنصة الأفريقية للحكم والتي تشمل تقرير الحوكمة الأفريقية، وهو مبادرة للمنصة، وتنظيم الحوار الرفيع المستوى الثاني عشر، والاحتفال المشترك ببيوم حقوق الإنسان إلى جانب عدة أنشطة أخرى.

30. ذكرت الرئيسة أنه منذ دمج الإدارتين في إدارة واحدة - إدارة الشؤون السياسية والسلام والأمن في مارس 2021، تم إضفاء الطابع المؤسسي على أمانة المنظومة الأفريقية للحكم التي كانت في السابق هيكلًا غير رسمي في الهيكل الجديد لمفوضية الاتحاد الأفريقي تحت مديرية الحوكمة ومنع النزاعات داخل إدارة الشؤون السياسية والسلام والأمن.

31. يعد هذا نجاحًا كبيرًا للمنصة حيث تعمل أمانة المنظومة الأفريقية للحكم بمثابة أمانة للمنصة. أوضحت مفوضية الاتحاد الأفريقي والإدارة أهمية التآزر بين مكونات الحوكمة والسلام والأمن وحولت أمانة المنظومة الأفريقية للحكم إلى أمانة المنظومة الأفريقية للحكم - المنظومة الأفريقية للسلام والأمن وهو ما يعد شهادة على التقاني في عمل المنصة.

32. باعتباره أكبر إنجاز حتى الآن، فإن هذه اللجنة الفرعية سيكون لديها تعاون مؤسسي مع مجلس السلم والأمن. ومن خلال إشراك مجلس السلم والأمن، أكدت الرئيسة أنه يمكنه سد الفجوة بين الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان والسلام والأمن.

33. سلّطت الرئيسة الضوء أيضًا على إضفاء الطابع المؤسسي على الجلسة السنوية بين المنصة الأفريقية للحكم مع مجلس السلم والأمن بحيث يتم عقدها كل عام، وشكرت الدعم المقدم من الهيئة في هذا الشأن.

كتطور مهم للمنصة، أعربت الرئيسة عن تقديرها لاجتماع المنصة الأفريقية للحكم أمام مجلس السلم والأمن كمجموعة جماعية لأول مرة في أغسطس 2022 واحتفت بعقد جلستين سنويتين حتى الآن بين المنصة الأفريقية للحكم ومجلس السلم والأمن خلال رئاسة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في 2022 و2023. وصدر بيان لمجلس السلم والأمن بهذا الشأن عقب الجلستين.

34. اختتمت السيدة أبيولا كلمتها بالتأكيد على أن المنصة الأفريقية للحكم هي الهيئة الوحيدة القائمة التي تجمع كافة الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي في مكان واحد والذي يشمل الأجهزة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، مع الإشارة إلى أنه ليس لدينا آلية مثلها. على الرغم من أن إصلاحات الاتحاد الأفريقي تخلق فرصة أكبر للمنصة الأفريقية للحكم وإدارة الشؤون السياسية والسلم والأمن من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على أمانة المنظومة الأفريقية للحكم - المنظومة الأفريقية للسلم والأمن. بموجب إصلاحات الاتحاد الأفريقي، حيث بموجبه يمكن أن يعزز التآزر بين المنظومة الأفريقية للحكم والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن وأن يساهم بشكل فعال في أجندة الحكم ومنع النزاعات وبناء السلام في القارة.

35. وجهت دعوة صريحة بشأن حقيقة أن حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي أمر أساسي في استمرارية السلم والأمن وأنه يجب تقديم الدعم الكافي لأوجه التآزر بين المنظومة الأفريقية للحكم والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن كعامل تمكين رئيسي للسلام الدائم في القارة.

36. أشاد الرئيس بالإجابة وأعضاء اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بالعرض وأقروا بأهمية المنصة الأفريقية للحكم في العمل على تعزيز حقوق الإنسان في أفريقيا. وإقرارا بالموقع الفريد للمنصة، دعا الرئيس المؤقت جميع الدول الأعضاء إلى تعبئة دعمهم لمنصة الحوكمة الأفريقية والأمانة.

الملاحق

- خطة العمل لعام 2023 للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم المعتمدة
- البيان الختامي للخلوة المشتركة بين اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

مشروع مقرر

بشأن التقرير عن أنشطة اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم

إنّ المجلس التنفيذي؛

1. **يحيط علماً** بالتقرير عن أنشطة اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم للفترة من يناير إلى ديسمبر 2023؛
2. **يشيد** باللجنة الفرعية للمصادقة على تقرير الحوكمة الأفريقي 2023، الذي أعدته الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران نيابة عن المنصة الأفريقية للحكم التابعة للمنظومة الأفريقية للحكم؛
3. **يرحب** بالاستمرار في عقد الجلسة السنوية المشتركة بين مجلس السلم والأمن واللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم والمنصة الأفريقية للحكم، ويؤكد على تنفيذ بيان مجلس السلم والأمن الصادر عن الاجتماع 1167 بشأن الجلسة المشتركة المنعقدة في 11 أغسطس 2023؛
4. **يشيد** بعمل أعضاء المنصة الأفريقية للحكم وخاصة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب في القارة **ويدعو** إلى التصديق الشامل على البروتوكولات ذات الصلة. **يشيد كذلك** بعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بشأن إشراك المواطنين الأفريقيين ومنظمات المجتمع المدني بشكل هادف في شؤون الاتحاد الأفريقي **ويعرب عن دعمه** لإعداد تقرير عن وضع المجتمع المدني الأفريقي في 2024؛
5. **يحيط علماً** بالخلوة المشتركة التي عقدت بين اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، **ويشجع** على مواصلة هذه المشاورات المشتركة **ويدعو** إلى تقديم المزيد من الدعم السياسي والمالي ودعم قدرات أجهزة الاتحاد الأفريقي التي تشمل ولايتها مجال حقوق الإنسان؛
6. **يحيط علماً** بعمل إدارة الشؤون السياسية والسلم والأمن بشأن وضع استراتيجية الاتحاد الأفريقي لتعميم الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد في المناهج الدراسية **ويدعو** جميع الدول الأعضاء إلى دعم هذا المشروع؛

7. يقرّ بالمكانة الفريدة للمنصة الأفريقية للحكم باعتبارها المنصة الوحيدة القائمة التي تجمع أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية معًا حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم؛

8. يشدّد على المساهمة الكبيرة للمنصة الأفريقية للحكم في تعزيز الحكم الديمقراطي والسلم والأمن في القارة، وكذلك في تعزيز العلاقة بين المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمنظومة الأفريقية للحكم ويدعو إلى تقديم الدعم الكافي والعاقل للمنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمنظومة الأفريقية للحكم باعتبارها عوامل تمكين رئيسية لتحقيق السلم المستدام في أفريقيا؛

9. يجدد الدعوة إلى التصديق الشامل على جميع الصكوك المتعلقة بالقيم المشتركة للاتحاد الأفريقي وإضفاء الطابع المحلي عليها وتنفيذها والإبلاغ عنها، وخاصة الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم؛

10. يدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى التعجيل بتفعيل المرفق الأفريقي للحكومة؛

11. يشدّد على الطلب الذي قدمه مجلس السلم والأمن في الاجتماع 1167 الذي عقد في 11 أغسطس 2023 إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي لتعزيز القدرة المؤسسية لأمانة المنظومة الأفريقية للحكم-المنظومة الأفريقية للسلم والأمن لتقديم الدعم الفعال للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم والمنصة الأفريقية للحكم في الاضطلاع بولاية كل منهما. ويدعو إلى تعزيز أوجه التآزر واستكمال الجهود بين المنظومة الأفريقية للحكم والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن؛

12. يطلب من اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم والمنصة الأفريقية للحكم القيام بزيارات ترويجية بشأن الصكوك المتعلقة بالقيم المشتركة للاتحاد الأفريقي؛ والقيام بدور أكثر نشاطًا في مجال الدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي؛

13. يطلب كذلك من اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم مواصلة عملها مع أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي المعنية بحقوق الإنسان والحكم بهدف تعزيز التنسيق والتعاون، لا سيما في تعزيز التآزر بين المنظومة الأفريقية للحكم والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن؛

14. يجيز التوصية بإعلان عام 2025 «عاما لحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم في إفريقيا».

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2024-01-15

Report of the Sub-Committee on Human Rights, Democracy and Governance (HRDG)

African Union

African Union

<https://archives.au.int/handle/123456789/10500>

Downloaded from African Union Common Repository